

## هجرة الأدمغة العربية: دوافعها وآليات استرجاعها

### The Arab Brain Drain: its motives and retrieval mechanisms



د/ بوقابة زينب

<sup>1</sup>جامعة أحمد بوقرة بومرداس، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير (الجزائر)

[z.bougaba@univ-boumerdes.dz](mailto:z.bougaba@univ-boumerdes.dz)

تاريخ النشر: 2024/06/15

تاريخ القبول: 2024/05/31

تاريخ الارسال: 2024/01/21

#### ملخص:

تعتبر ظاهرة هجرة الأدمغة من أخطر المشاكل التي تعاني منها الدول النامية بشكل عام، والدول العربية بشكل خاص، ونظرا للآثار السلبية الناجمة عنها سيما على الجانب التنموي والتطور الاقتصادي، أصبحت بمثابة هاجس يؤرق هذه الدول.

تهدف هذه الدراسة للتعريف بظاهرة هجرة الأدمغة ودوافعها والتي تنقسم لدوافع طاردة من البلد الأصلي، وأخرى جاذبة للبلد المضيف، ومحاولة تشخيص أهم الانعكاسات الناتجة عنها، مع التطرق لبعض الآليات المقترحة للحد من هجرة الأدمغة العربية ومحاولة استرجاعها والاستفادة منها.

**الكلمات المفتاحية:** الهجرة، هجرة الأدمغة، هجرة الأدمغة العربية.

**تصنيف جال:** F22, J61, O15

#### Abstract:

The phenomenon of Brain Drain is one of the most serious problems that developing countries in general and Arab countries in particular suffer from. It has become a frightening obsession for governments and organizations; this is due to the negative effects that result from it that are directly related to the development and economic growth of these countries.

This study aims to define the phenomenon of Brain Drain and its motives, which are divided into; motives repelling from the country of origin and attractions from the host country. This study also tries to diagnose the most important repercussions caused by this phenomenon while addressing some of the proposed mechanisms to reduce and retrieve Arab Brain Drain in order to benefit from them.

**key words:** Immigration, Brain Drain, Arab Brain Drain

**JEL classification:** F22, J61, O15

## مقدمة:

تعتبر ظاهرة هجرة الأدمغة من أعقد و أخطر المشاكل التي تواجه الدول النامية بشكل عام والدول العربية بشكل خاص في الوقت المعاصر، لما لهذه الفئة من مكانة وخصوصية في النسق المجتمعي من حيث الدور الذي تؤديه باعتبارها المحرك والدافع الأساسي للنهوض بالتنمية والتطور والإقلاع الاقتصادي، فهي تعد من ضمن المعايير المعتمدة في العالم في تقييم وقياس مستويات التطور (الإمكانيات والقدرات البشرية المؤهلة)، من هذا المنطلق يمكن القول بأن ظاهرة هجرة الأدمغة بمثابة عملية استنزاف للثروة البشرية ما من شأنه أن يعطل عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية و مختلف المجالات الأخرى على حسب درجة التأثير في الدول المعنية.

و من بين العوامل المساهمة في تزايد ظاهرة هجرة الأدمغة التفاوت في مستوى التقدم الحضاري بين مختلف دول العالم، إذ نجد أن من بين دوافع هجرة أصحاب الأدمغة لأوطانهم هو البحث عن بيئة ملائمة لتحقيق مشاريعهم وأمالهم، والتي لن يجدوها حسيهم إلا في الدول الأكثر تقدماً لما توفره من ظروف وفرص مغرية للعمل وتطوير الذات لبلوغ الأهداف المنشودة، فهجرة الأدمغة التي هي نقمة على دولهم الاصلية، أصبحت مكسبا قيما لدول المقصد وهي في الغالب دول غربية، تستغل هذا الملف لصالح تطوير اقتصادها، مستغلة أداء ومردود هاته الكفاءات البشرية الجاهزة والمؤهلة بالمجان، بالمقابل خسارة الدول الاصلية من ميزانياتها حول الانفاق على تكوينها، دون الاستفادة من عطائها، ما يعبر عن فشل سياساتها الوطنية في استقطاب واستغلال هذه الطاقات البشرية.

لقد شهدت الدول العربية ارتفاعا مرعبا في أعداد المهاجرين من مختلف الشرائح، من ضمنها الأفراد أصحاب الأدمغة، وهذا سواء بطريقة شرعية أو غير شرعية. فحسب أغلب الاحصائيات المأخوذة سواء من طرف الدول العربية أو المنظمات العالمية تشير إلى أن ثلث (3/1) عدد الأدمغة المهاجرة من البلدان النامية يعودون الى البلدان العربية، وأن أغلبهم من فئة الأطباء والمهندسين والعلماء، بالإضافة الى فئة الطلبة والذين كانت وجهتهم إلى أوروبا والولايات المتحدة وكندا بوجه خاص، أما تقرير الهجرة العالمية لعام 2020 الصادر عن المنظمة الدولية للهجرة، فإنه اعتبارا من جوان 2019 قدر عدد المهاجرين على مستوى العالم نحو 272 مليون، بزيادة 51 مليون عن عام 2010، وكان ثلثهم تقريبا من العمال المهاجرين. أي ما يعادل 3.5% من سكان المعمورة يعيشون خارج أقاليمهم الجغرافية الاصلية (الأمم المتحدة، 2023).

## إشكالية الدراسة:

بناء على ما تقدم، يمكن صياغة الإشكالية الرئيسية على النحو الآتي:

فيما تتمثل دوافع هجرة الأدمغة العربية، وكيف يمكن استرجاعها والاستفادة منها؟

## الأسئلة الفرعية:

في ظل هذه الإشكالية يمكن طرح الأسئلة الفرعية الآتية:

- ماذا نعني بهجرة الأدمغة؟
- فيما تتمثل دوافع هجرة الأدمغة العربية؟
- ماهي الانعكاسات السلبية والايجابية لهجرة الأدمغة العربية؟
- كيف يمكن استرجاع الأدمغة العربية والاستفادة منها؟

أهداف الدراسة: تهدف هذه الدراسة إلى ما يلي:

- التعريف بمفهوم هجرة الأدمغة؛
- التعرف على الدوافع الطاردة والجاذبة لهجرة الأدمغة العربية؛
- تحديد الانعكاسات السلبية والايجابية لهجرة الأدمغة العربية؛
- التعرف على بعض الآليات المقترحة لاسترجاع الأدمغة العربية.

محااور الدراسة: تم تقسيم هذه الدراسة إلى المحاور الآتية:

- هجرة الأدمغة، مفاهيم أساسية؛
- دوافع هجرة الأدمغة العربية؛
- انعكاسات هجرة الأدمغة العربية؛
- بعض الآليات المقترحة لاسترجاع الأدمغة العربية.

## 1. هجرة الأدمغة، مفاهيم أساسية:

قبل التطرق إلى تعريف هجرة الأدمغة، سيتم تعريف الهجرة أولاً كما يلي:

### 1.1. تعريف الهجرة:

تعرف الهجرة بأنها عبور حدود وحدة سياسية أو إدارية لمدة معينة (بويل وآخرون، سبتمبر 2000، صفحة 32). ويمكن تعريفها كذلك بأنها عملية البحث من طرف الفرد (أو جماعة من الأفراد) عن تحسين وضعيته سواء في المجال الاقتصادي، الاجتماعي أو السياسي مما ينجر عن ذلك انتقاله من موقع إلى آخر، ويمكن أن تكون الهجرة بطريقة شرعية أو غير شرعية.

يوجد العديد من التصنيفات للهجرة، إلا أن تصنيفها إلى هجرة خارجية وأخرى داخلية هو أكثر التصنيفات شيوعاً ووضوحاً في نفس الوقت، ويميز هذا التصنيف بين الهجرة الداخلية والخارجية على أساس أن الأولى تكون داخل حدود الدولة مثلاً انتقال الافراد من القرية إلى المدينة للعيش في ظروف أحسن، أما الثانية فتكون بدوافع اقتصادية أو سياسية أو علمية، مثال ذلك حالة اللاجئين والهاربين والمطاردين من قبل النظم الحاكمة في دولهم أو من خلال سعي الفرد إلى فرص تعليمية أفضل أو فرص للبحث تكون أفضل من تلك المتوافرة لهم في دولهم وغالباً ما يطلق على هذا النوع من الهجرة لفظ "نزيف الادمغة" (البدراني، 2009، صفحة 55).

وتركز هذه الدراسة على الصنف الثاني من الهجرة وهي الهجرة الخارجية غير أنه لن يتم تناول جميع الأفراد المهاجرين الذين يقعون تحت مسمى الهجرة الخارجية، حيث تتناول الدراسة فئة محددة من هؤلاء المهاجرين وهم من يطلق عليهم "هجرة الأدمغة".

لقد تعددت المصطلحات المرادفة لهجرة الأدمغة حيث شملت مثلاً: نهب المعرفة، هجرة العقول، هجرة العلماء النخبة، هجرة الكفاءات العلمية، نزيف الأدمغة، إجهاض الأدمغة، إهدار الطاقات، اقتناص العلم، صيد الكفاءات، انتزاع الأدمغة، استيراد النخبة، والنقل المعاكس للتكنولوجيا وبناءً عليه ورد الكثير من التعريفات لمفهوم هجرة الأدمغة غير أن كل تعريف تناولها من خلال إحدى المرادفات السالفة الذكر.

## 2.1. مفهوم هجرة الأدمغة:

تعرف هجرة الأدمغة بأنها انتقال المتعلمين الحاصلين على الكفاءات العالية من الدول الأقل تقدماً إلى الدول الأكثر تقدماً، فهي بمثابة تحويل الموارد في صورة رأس مال بشري على المستوى الدولي، فهي تشمل الأطباء والمهندسين ومختلف الأفراد الحاصلين على الشهادات الجامعية (Rapoport, 2007, p. 2).

ونعني كذلك بهجرة لأدمغة هجرة الأفراد الذين يتمتعون بكفاءات معينة إلى الدول المستقبلية، والمتحصلة على قدر كاف من التعليم في بلدانهم الأصلية، بهدف تحسين أوضاع عملهم وبالتالي الحصول على أجور أحسن، فهذه الهجرة لها عواقب سلبية على الدول الأصلية وذلك بسبب استنزاف مواردها البشرية من طرف الدول المستقبلية، هذه الأخيرة التي تسعى إلى تكوين رأس مال بشري كفاء (Luna, 2016, p. 25).

وتعرفها الأمم المتحدة بأنها حركة الأشخاص من ذوي المهارات العالية في اتجاه واحد، من البلدان النامية إلى البلدان المتقدمة، وهو الأمر الذي يفيد البلدان الصناعية المستضيفة (سوداني، 2016، صفحة 220).

وعرفت هجرة الأدمغة كذلك من طرف اليونيسكو بأنها النقل العكسي للتكنولوجيا، وهي شكل نادر من أشكال التبادل المعرفي بين بلدان العالم النامي وبلدان العالم المتطور وفي اتجاه واحد.

وفي الأخير يمكن تعريف هجرة الأدمغة بأنها انتقال الأفراد الذين يتمتعون بمستوى عال من التعليم من دولة إلى أخرى، بهدف تحسين أوضاعهم الاجتماعية أو الاقتصادية أو السياسية بصفة دائمة أو مؤقتة، وبالتالي فهي انتقال لأحد العناصر المهمة للإنتاج والمتمثلة في رأس المال البشري المؤهل من الدول النامية إلى الدول المتطورة.

## 2. دوافع هجرة الأدمغة العربية:

تعتبر نظرية عوامل الجذب وعوامل الطرد من أكثر النظريات شيوعاً في تحليل الدوافع التي تدفع الأدمغة للهجرة، وتقوم هذه النظرية على فرضية أن الأشخاص ذوي الكفاءة العالية تهاجر لأن هناك

عوامل طاردة (دافعة) لهم من موطنهم الأصلي، وأن هناك عوامل جاذبة لهم في بلدتهم المضيف، وفيما يلي يتم التطرق لأهم هذه الدوافع:

## 1.2. دوافع هجرة الأدمغة "الطاردة":

نعني بالدوافع الطاردة مجموعة العوامل التي يواجهها أصحاب الأدمغة والكفاءات والتي تقف كحجرة عثرة أمام تحقيق طموحاتهم وآمالهم وأهدافهم، وتنقسم هذه الدوافع إلى دوافع سياسية، اقتصادية، اجتماعية أو تقنية كما يلي (لعروسي، 2020، الصفحات 16-17):

- إن عدم الاستقرار السياسي والاضطرابات السياسية من ضمن المحددات المهمة التي تدفع أبناء الدول غير المستقرة سياسيا للرحيل إلى بلدان لا تضع قيود على العلماء والمخترعين، بل تعمل على توفير لهم بيئة علم وتقدم، بالإضافة إلى ذلك نجد البيروقراطية والقوانين والتشريعات التعسفية والفساد الإداري تترك أصحاب الخبرات ويولد لدى الأدمغة الشعور بالاحتقان ويغذي لديهم أحلام الهجرة، ومن بين الدوافع السياسية كذلك نجد القيود السياسية المفروضة على البحث العلمي، فقد يتدخل النظام الحاكم في تحديد نوعية البحوث العلمية التي تخدم رؤيتهم السياسية، مما يدفع كم هائل من العلماء للتردد لتحقيق طموحهم العلمي في دراسة وتحليل ظاهرة ما بغية معالجتها وتقديم الحلول الملائمة بسبب أن نتائج الأبحاث قد لا تكون متوائمة مع طبيعة وسلوك المؤسسة الحاكمة (العتيبي، 2018، الصفحات 92-93)؛
- التفاوت التكنولوجي والثقافي بين بلدان المنطقة العربية من جهة مقارنة بالدول الغربية، إضافة إلى تكيف الكثير من الطلبة مع الحياة في الدول الغربية وزواجهم هناك، وهو الأمر الذي يصعب عليهم ترك عائلتهم بسبب عدم تأقلمهم مع العيش في بلدتهم الأم، مع وجود العديد من العراقيل التشريعية؛
- عدم تقدير العلم والعلماء، إذ يكون اهتمام الحكومات أو حتى الشعوب بلاعب كرة قدم أو مغني، وتعلق له الأوسمة والميداليات ويحضون بالترديد والثناء، ويتم تهميش حاملي الشهادات العليا (زروق، 2017، صفحة 17)
- تعاني بعض الأدمغة لانعدام تخصصات عملها في بلادهم كالطلبة المختصين في الفيزياء والكيمياء، مثل تخصص الذرة وصناعة الصواريخ والفضاء، مع قلة الاهتمام بالبحث العلمي والتدريب والتطوير؛
- عدم حماية الملكيات الفكرية وبراءات الاختراع، مما أدى إلى ضياع الجهود والمعارف العلمية، في ظل غياب الحريات في المعاهد والجامعات والتضييق على حرية التعبير وعدم احترام حقوق الانسان؛
- انتشار الرشوة والفساد والمحسوبية، إذ أن الذهنية القبلية والعشائرية التي لا تزال تسيطر على المجتمعات في الدول النامية ومنها بالخصوص الدول العربية، لا تهمها المصلحة العامة بقدر ما

يهيئها تسليم المناصب للقرابة، وهذا ما يولد شعورا بالإحباط لدى المتعلمين من أصحاب الشهادات العليا، مما يدفعهم إلى الهجرة قسرا. بالإضافة إلى ذلك نجد الأمراض البيروقراطية المنتشرة داخل أجهزة إدارية تقليدية عفى عليها الزمن لا تؤمن بالتغيير ولا تقدر دور الأدمغة في التنمية، بالإضافة إلى صعوبة وصول الأدمغة إلى احتياجاتهم العلمية بسبب الروتين والمركزية الشديدة (زروق، 2017، صفحة 16)؛

- عدم قدرة بعض الدول على تشغيل الأفراد الحاملين للشهادات الجامعية، وذلك بسبب عدم تناسب تخصصاتهم مع مناصب الشغل المتوفرة، أو لعدم توفر مناصب الشغل أصلا، وبالتالي يجد أصحاب الأدمغة أنفسهم عاطلين عن العمل، وبالتالي ضعف المردود المادي لأصحاب الكفاءات العلمية، وانخفاض مستوى معيشتهم (العتيبي، 2018، صفحة 95)؛
- جمود الأنظمة وعدم مرونتها، ويأتي في مقدمتها غياب اللوائح التي تكفل حقوق المستثمرين، ووجود تلك التي تحد من اسهام رجال الاعمال الراغبين في المشاركة في التنمية الاقتصادية عن طريق الاستثمار بأموالهم الخاصة في المجالات الحيوية الداعمة للاقتصاد العربي (العتيبي، 2018، صفحة 95)؛
- الروابط الثقافية التاريخية الناجمة عن العلاقات الاستعمارية القديمة في الدول العربية حيث هاجر العديد من الأشخاص العرب إلى فرنسا على سبيل المثال؛

## 2.2. دوافع هجرة الأدمغة "الجاذبة":

يقصد بهذه الدوافع مجموعة المحفزات والاعراض التي تعمل على توفيرها الدول المستقطبة، بهدف جذب واستقطاب أصحاب الأدمغة وبالتالي تكوين رأسمال بشري كفاء وفعال وبدون تكلفة، ومن بين هذه الدوافع نجد (لبيب، 2012، صفحة 72):

- ارتفاع مستويات الأجور في الخارج؛
- التقدم العلمي هو المعيار الأساسي للتوظيف والترقية؛
- تطوير التعليم والبحث العلمي ومنح الحوافز الكافية للبحث والتطور؛
- الاهتمام بوجود أنظمة تعليمية حديثة ومتطورة؛
- الاستقرار السياسي وحرية الفكر والبحث؛
- وجود المناخ الملائم للعمل والبحث؛
- تبني الدول الغربية للعديد من السياسات المدروسة بدقة لاجتذاب أصحاب الأدمغة والمهارات العلمية من الدول العربية، كما هو الحال في الولايات المتحدة الأمريكية عندما أصدر الكونغرس الأمريكي قرار بزيادة تصريحات الحصول على بطاقة لأصحاب الأدمغة والكفاءات العلمية الأجانب في العديد من المجالات، كما سنت فرنسا عدة قوانين وتشريعات، واعتمدت المملكة المتحدة على قوانين تسمح للكفاءات بالإقامة لذوي الخبرات والمهارات لاعتمادها في إقامة المشاريع، أما هولندا

- والسويد فقد اتخذت العديد من الإجراءات لإعفاء الكفاءات العلمية الوافدة إليها من الضرائب وغيرها، في المقابل أدخلت دول الاتحاد الأوروبي نظام البطاقة الزرقاء لتسهيل منح التأشيرات لأصحاب الكفاءات والمهارات المختلفة... الخ (لعروسي، 2020، صفحة 17)؛
- اتساع مجالات العولمة والانفتاح المتسارع للأسواق، ما أدى إلى توفير أحسن الشروط الكفيلة بإغراء خيرة كفاءات ومهارات الدول النامية خاصة منها الدول العربية وكذلك الوسائل الحديثة لتكنولوجيا الاعلام والاتصال، والتي زادت من تفاقم ظاهرة هجرة الأدمغة في ظل صمت هذه الدول (تواتي، 2013، صفحة 48).
  - مساهمة ظروف العمل في البلدان المتقدمة في تحقيق الطموحات العلمية لما توفره من فرص للبحث العلمي والابتكار والابداع، والوسائل المختلفة لتحقيق ذلك، وتفتح لهم آفاقا جديدة والتي تحفزهم على مواصلة البحث والتطوير وزيادة الخبرات (منذر، 2002، صفحة 126)؛

### 3. انعكاسات هجرة الأدمغة العربية:

يترتب على هجرة الأدمغة العربية العديد من الآثار منها السلبية ومنها الإيجابية، كما يلي:

#### 1.3. الانعكاسات السلبية لهجرة الأدمغة العربية:

- يتمخض عن ظاهرة هجرة الأدمغة العربية آثار سلبية على واقع التنمية في الوطن العربي في شتى المجالات، أبرزها المجال التعليمي الذي يتأثر بشكل مباشر والذي يكمن في احداث اختلال في سيرورته الطبيعية، يتجلى في عدم التمكن من تحقيق الغاية الأساسية ألا وهي تكوين واعداد نخبة من الكفاءات لشغل مناصب ووظائف في المستقبل تساهم في بناء وتطوير تلك البلدان، ومن بين الانعكاسات السلبية نجد (الخشاني، 2014، صفحة 54):
- عدم توفر اليد العاملة المؤهلة في أغلب الدول العربية، الأمر الذي يعرقل عملية تنفيذ وتجسيد المشاريع التنموية واسعة النطاق، خاصة المشاريع النفطية الكبرى منها. إذ تضطر تلك الدول الى جلب الخبرات و اليد العاملة المؤهلة من الخارج، ما يكلفها أعباء إضافية وخسائر كبيرة، كان بإمكان تفاديها باستغلال الأدمغة الوطنية (فوجو، 2012، صفحة 27)، غير أن تلك الدول أصبحت اليوم تابعة للدول المتقدمة في المجال التكنولوجي، الورقة التي تستعملها هذه الأخيرة لفرض شروطها في ابرام عقود الشراكة والاتفاقيات، وبالتالي فرض هيمنتها عليها.
  - تركز هذه الظاهرة التبعية للبلدان المتقدمة، وتبرز مظاهر التبعية في هذا المجال بالاعتماد على التكنولوجيا المستوردة، والتبعية الثقافية والاندماج في سياسات تعليمية غير متوافقة مع خطط التنمية؛
  - تؤدي هجرة العقول العربية إلى توسيع الهوة بين الدول الغنية والدول الفقيرة، لأن هجرة الأدمغة إلى الدول المتقدمة تعطي هذه الدول فوائد كبيرة ذات مردود اقتصادي مباشر، بينما تشكل بالمقابل



خسارة صافية للبلدان التي نزح منها أولئك العلماء، خاصة وأن التكنولوجيات والاختراعات المتطورة التي أبدعها أو أسهم في إبداعها أولئك العلماء المهاجرين تعتبر ملكا خاصا للدول الجاذبة لهم؛

■ الهدر المالي الكبير الذي تكلفه هجرة العقول، حيث أن الإحصائيين اليابانيين يقدرّون كلفة تكوين "الدماغ" الواحد بما يعادل 125.000 دولار، أو قرابة 10 كيلوغرامات من الذهب الإبريز، هذا دون أن نأخذ بالحسبان ما سينتجه هذا العالم في المستقبل، وما سيساهم به في رقي بلاده على مختلف المستويات (العساف، 2010).

### ■ 2.3. الانعكاسات الإيجابية لهجرة الأدمغة العربية:

لقد تجاوز عدد من الباحثين والمهتمين بالظاهرة، الطرح السائد كونها ظاهرة سلبية تسلب البلدان النامية طاقاتها وكفاءاتها البشرية اللازمة لتطورها، إلى طرح إيجابي ومتفائل يرون من خلاله أن لهجرة العقول البشرية نتائج إيجابية لعدة اعتبارات منها:

■ تعد التحويلات المادية والعينية للمهاجرين من أهم العوامل التي توضح الآثار الملموسة لعائدات هجرة الأدمغة والتي تعمل على تحسين الأوضاع الاجتماعية في البلدان العربية، والتحويلات هي كل ما يرسله المهاجر في بلد الاستقبال إلى أسرته المعيشية في بلد الإرسال، بعضها يكون من اليسير حسابه وبعضها يكون غير معروف يصعب إحصاؤه بدقة، ومن أنواع التحويلات نجد (فارس، 2006، الصفحات 3-5):

- تحويلات نقدية مباشرة ونظامية من بلد الاستقبال؛
- تحويلات غير رسمية يجريها المهاجرون فيما بينهم أو من ينوبون عنهم؛
- تحويلات عينية سلعية قد تباع أو لا تباع في أسواق بلدان الإرسال؛
- رسوم حكومية متنوعة على المهاجر تتعلق بإجراءات خروجه وعودته، والمعاشات، والتأمينات، والضرائب وما إلى ذلك.

■ يمكن للكفاءات المهاجرة أن تساعد في تكوين وتأطير الطلبة الجدد وتوجيههم سواء كانوا خارج الوطن أو بالداخل وذلك عن طريق الإشراف على بحوثهم وعن طريق المشاركة في الندوات والمؤتمرات العلمية التي تقيمها بلدانهم (لبيب، 2012، صفحة 87)؛

■ الاستفادة من العلوم المتطورة وتعزيز التبادل العلمي، إذ تكتسب الأدمغة خبرة علمية وتدريب عملي جراء هجرتها للدول المتقدمة، وعليه فإن الفائدة التي تتحقق جراء ذلك، تكون بالمعارف والخبرات الجديدة التي اكتسبوها من خلال الدراسة والتخصص وعودتهم لبلداتهم الأصلي (الكواكبي، 2010، صفحة 12)؛

■ إن تدفق التحويلات المالية والعملات الصعبة إلى الدول المصدرة للمهاجرين، والتي يمكن اعتبارها كمساعدات شخصية لأهلهم، وبذلك فإن البلدان الأصلية تستفيد ماليا نتيجة عمل أبنائها من



ذوي الكفاءات العلمية والمهنية في بلاد المهجر، ويمكنها أن تستفيد من هذه الأموال من خلال القيام بنشاطات تنموية واستثمارية في الوطن الأصلي، وبالتالي العمل على إنعاشه وتطوره وازدهاره.

▪ تشجيع الاستثمارات المتعلقة بالأدمغة المهاجرة الموجودة في بلدانهم الأصلية مثل مخابر البحث العلمي ونقل التكنولوجيا.

#### 4. بعض الآليات المقترحة لاسترجاع الأدمغة العربية:

من بين الحلول المقترحة للحد من ظاهرة هجرة الأدمغة العربية نجد (البدراني، 2009، الصفحات: 69-72):

- تقوية العلاقة بين الأدمغة المهاجرة وأوطانها الأصلية، وهذا بتقديم التسهيلات اللازمة لزيارة البلد المنشأ والإقامة فيه وتقديم الدعم لثقافات بلد المنشأ في البلد المستقبل؛
- العمل على إنشاء نظام محاسبي للموارد البشرية، يُمكن أن يزود الجهات المختصة في مواصلة جهودها على المستوى الدولي لمقاضاة البلدان المستقطبة ومطالبتها بالتعويضات اللازمة لتلك الخسائر التي سببها قوانين الهجرة لديها، والتي كل مرة يتم استحداثها لزيادة التأثير على الأدمغة وبالتالي زيادة قرصتها واستقطابها؛
- تسخير كل الإمكانيات لتكوين أو تطوير نظام محاسبة الموارد البشرية داخل الأنظمة الاقتصادية للدول التي تعاني من هجرة أدمغتها، إذ يعمل هذا النظام على توفير المعلومات والبيانات والتقديرات اللازمة لحساب التكلفة التاريخية للأصول البشرية وذلك بهدف معرفة قيمة الأصل البشري، بالإضافة إلى حساب تكلفة الاحلال عن طريق تقييم العنصر البشري بقيمة الاحلال لعنصر بشري آخر (التعويض عن المهاجرين منهم)، وهذا لحساب قيمة التعويضات اللازمة من الدول المستقبلية بالوسائل القانونية، ونشير إلى أن هذا الأمر قيد البحث والمعالجة والجدل ما بين دول العالم الثالث والدول المتطورة ولم يطبق لحد الآن؛
- تبني سياسة تكاملية بين الدول العربية تسعى إلى تحقيق التبادل المعرفي وسد النقص عن طريق إعادة توزيع القوى العاملة فيما بينها؛
- إنشاء ما يسمى "مشروع التنمية المتوازنة والشاملة" والذي من أهم مقوماته خلق وتعزيز بيئة فكرية وعلمية وثقافية والتي تعمل على توفير أسس العمل والاستقرار المعيشي والنفسي والإنتاج العلمي (الأسرج، 2016، الصفحات 11-12)؛
- تكوين برامج تهدف إلى الاستفادة من خبرات الأدمغة المهاجرة عن طريق الاستشارات التي يمكن أن تقدمها كحلول لمشكلة التنمية التي يعاني منها بلد المنشأ. وخير مثال على ذلك نجد تجربة الأكاديمية العربية المفتوحة في الدانمارك التي تعمل على تقديم مختلف الإمكانيات لإعادة تأهيل حاملي الشهادات الجامعية من المهاجرين العرب واستقطابهم لعالم البحث الأكاديمي المنظم وفق معايير علمية متقدمة، وبالتالي إعادة استثمار الأصول البشرية المجمدة وتحويلها لأصول بشرية فاعلة

- ومنتجة لصالح البلد المنشأ، وبالتالي العمل على تقليل الخسائر المترتبة على هجرة الأدمغة العربية على أوطانهم الأصلية؛
- تشجيع براءة الاختراع والابداع العلمي والتكنولوجي، وذلك باعتماد أنظمة خاصة بالابتكار والابداع في مختلف الدول والمؤسسات التعليمية، مع إنشاء لجان عربية خاصة بالأدمغة العربية في المهجر، للاستفادة من مؤهلاتهم وخبراتهم في بلدانهم الأصلية (لعروسي، 2020، صفحة 20)؛
  - تسخير حوافز مغرية للتواصل مع البلد المنشأ عن طريق تأهيل تلك الأدمغة لتواصل طريقها في مساهمات خلاقة لصالح بلده عن طريق المشاركة في النقل العكسي للعلوم والتكنولوجيا؛
  - إعادة النظر في قوانين الهجرة وجعلها متناسب مع العوامل الجاذبة إلى جهة دول المنشأ؛
  - إقامة مشاريع ومراكز أكاديمية وبحثية تسند إدارتها إلى الأدمغة المهاجرة وقيامها بالإشراف على مشاريع الدراسات العليا بالإشراف على الأطروحات أو المشاركة في لجان المناقشة؛
  - للتصدي لمشكلة هجرة الأدمغة في العالم العربي لا بد من تبني استراتيجية عربية متكاملة، بمشاركة كل من جامعة الدول العربية، ومنظمة العمل العربية، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي العربي، ومختلف المنظمات العربية غير الحكومية ذات العلاقة بموضوع الهجرة، والاستفادة من خبرة منظمة اليونيسكو ومنظمة العمل الدولية اللتان تملكان خبرات ودراسات جادة حول هذه الظاهرة، وتقوم هذه الاستراتيجية على مفهوم ربح الأدمغة، أي تحويل هجرة الأدمغة إلى ربح الأدمغة وبالتالي جعل هذه النخب نافعة لكل الأطراف: الدولة المستقبلية، والدولة الأصلية والمهاجر نفسه (الأسرج، 2016، صفحة 12).

### خاتمة:

تعتبر مشكلة هجرة الأدمغة واحدة من أهم القضايا التي تعاني منها كل دول العالم عموماً والدول النامية والعربية على وجه الخصوص، إذ أنها تُعد من أكبر المشاكل التي تعاني منها هذه الأخيرة، وهذا راجع للانعكاسات التي تخلفها في جميع الجوانب الاجتماعية، الاقتصادية، العلمية، السياسية، الثقافية... الخ. وتعتبر هجرة الأدمغة فرصة ضائعة أمام الدول الأصلية لها، وذلك لعدم استفادتها من خبراتها، فهذه الدول تعتبر مستودعا لمخزون من الأدمغة تستغله الدول المتقدمة حسب الطلب، لما تمتلكه من عوامل الجذب المختلفة فتتحقق بذلك تنميتها هذا من جهة، ومن جهة أخرى تدعم مبدأ التبعية.

وقد تم التوصل إلى النتائج التالية:

- تشير هجرة الأدمغة إلى انتقال لأحد العناصر المهمة للإنتاج والمتمثلة في رأس المال البشري المؤهل من الدول النامية إلى الدول المتطورة، فهذه الأخيرة تسعى دائماً إلى اقتناصه وبالمجان وهذا من خلال تسخير مختلف المحفزات والاعراضات؛
- هجرة الأدمغة لا تحدث من فراغ ولا تحدث في فراغ، بل تحكمها مجموعة من العوامل والظروف، وتنقسم إلى عوامل طاردة لهم من موطنهم الأصلي، وإلى عوامل جاذبة لهم في بلدهم المضيف،

ويمكن أن تتعلق هذه العوامل سواء أن كانت طاردة أو جاذبة، بالجانب الاقتصادي، الاجتماعي، الثقافي، العلمي، السياسي.... الخ؛

- لهجرة الأدمغة انعكاسات سلبية وأخرى إيجابية، لكن نجد أن السلبية تطغى على الإيجابية؛
- لمعالجة ظاهرة هجرة الأدمغة فإنه لا بد من توفير مختلف المغريات المعنوية والمادية والمالية وتوفير أحسن الظروف للكفاءات المهاجرة وتحفيزهم، ويمكن تحقيق ذلك من خلال القضاء على العوامل المختلفة الطاردة للكفاءات؛
- للتقليل من ظاهرة هجرة الأدمغة على مستوى العالم النامي بشكل عام والعالم العربي بشكل خاص، لا بد من إيجاد الطرق والآليات اللازمة لذلك ومن أهمها نجد آليتين: تتمثل الأولى في إنشاء قاعدة بيانات محاسبية دقيقة لمحاسبة الموارد البشرية، أما الثانية من خلال إعادة تقييم والتكفل بالعوامل الطاردة للأدمغة والعمل على تقليلها والحد منها؛

في ضوء النتائج المتوصل إليها، يمكن تقديم الاقتراحات الآتية:

- توجيه اهتمام كبير للتكفل بظاهرة هجرة الأدمغة من خلال إنشاء مركز وطني مختص بشؤون المهاجرين للخارج ومتابعهم، مع ضرورة سن قوانين تنظم عملية الهجرة بما لا يتعارض مع مبدأ حرية التعلم والانتقال ولكنها تحافظ على أقل تقدير عن المصالح الاجتماعية التي ستهدر نتيجة لهجرة هذه الفئة؛
- العمل على التخطيط الدقيق للمنج المقدمة للطلبة المتفوقين بحيث تكون مشروطة بإلزام الطلبة بالعودة إلى وطنهم للعمل والإفادة من خبراتهم التي تعلموها؛
- العمل على جذب الأدمغة المهاجرة للإشراف على المشاريع والمراكز العلمية التي يتم إقامتها في البلدان العربية بالتعاون مع منظمة اليونسكو؛
- إنشاء مدن للبحث العلمي والتطور التكنولوجي من مهامها توطيد الصلات بكافة الهيئات العلمية الوطنية والدولية ومراكز البحوث العالمية بمختلف اختصاصاتها كأن تقوم بتنظيم مؤتمرات سنوية وإصدار مجلات علمية بمختلف اللغات وتصبح بذلك همزة وصل ودافع يجعل كفاءاتها بالخارج تهتم بها، وربما السبيل للعودة إلى الوطن إن توفرت الشروط لذلك؛
- إعادة النظر في التشريعات والتنظيمات السارية المفعول بحيث تتماشى مع متطلبات الساعة في ظل العولمة وسرعة التقدم التكنولوجي والاتصالات مما يسهل للعقول المهاجرة العودة إن رغبت في ذلك وللكفاءات الوطنية داخل الوطن بالبقاء فيه، كأن تسن قوانين تهدف إلى الحد من الهجرة بانتهاج سياسات الجذب والإغراء (الراتب المغربي، التسهيلات الضريبية، التخفيف من الرسوم الجمركية، السكن اللائق..).

## قائمة المراجع:

1. الاتحاد البرلماني العربي. (2002). مذكرة الأمانة العامة حول هجرة الأدمغة العربية -وضع سياسة واضحة لاستيعاب الكفاءات العربية و الحد من هجرتها إلى الخارج. -مجلة البرلمان العربي الصادرة عن الاتحاد البرلماني العربي، العدد 82، ديسمبر. 124،
2. الأمم المتحدة. (2023, 10 2). الامم المتحدة. تم الاسترداد من [www.org/ar/global-issues/migration](http://www.org/ar/global-issues/migration).
3. البدراني، ع. ا. (2009). هجرة الكفاءات العربية الاسباب والنتائج (العراق نموذجا) (رسالة ماجستير في الاقتصاد. كوبنهاجن: كلية الادارة والاقتصاد، الاكاديمية العربية المفتوحة في الدانمارك.
4. الخشاني، م. (2014). الجاليات العربية المغتربة والتنمية. التقرير الاقليمي للهجرة الدولية العربية: الهجرة الدولية والتنمية.
5. العتيبي، ت. (2018). ظاهرة هجرة الأدمغة العربية: أسبابها وإنعكاساتها والحلول المقترحة. مجلة العلوم الاجتماعية، المركز الدولي الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، ألمانيا، برلين، العدد 6.
6. العساف، م. ح. (2010). اقتصاديات الوطن العربي. عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة.
7. الكواكي، س. (2010). هجرة العقول والكفاءات في المشرق العربي. ورشة عمل حول الهجرة الدولية والتنمية في منطقة الاسكوا: إدماج الهجرة الدولية في استراتيجيات التنمية 19/22 جويلية. (pp. 3-12) بيروت: الامم المتحدة، المجلس الاقتصادي والاجتماعي (اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا "الاسكوا".
8. النوي، ع. ب. (2010). ظاهرة هجرة الأدمغة الجزائرية -الاسباب وإمكانيات التكفل والاستفادة منها. -مجلة الابراهيمية للعلوم الاجتماعية والانسانية، جامعة محمد البشير الابراهيمي، برج بوعرييج، العدد 6، جوان.
9. بويل وآخرون). سبتمبر. (2000) الهجرة الدولية عام 2000. مجلة الدولية للعلوم الاجتماعية، مركز المطبوعات لليونسكو.
10. تواتي، ب. (2013). ظاهرة هجرة العقول: أسباب، آثار وسياسات (الجزائر نموذجا)، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم، في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير. الجزائر: جامعة الجزائر 3.
11. جبار، ع. ا. (2022). هجرة الأدمغة في الجزائر ومتطلبات الحد من إهدار الكفاءات البشرية. مجلة العلوم الإنسانية، المجلد 33، العدد 1، جامعة الإخوة منتوري قسنطينة، الجزائر، جوان.
12. حسين عبد المطلب الأسج. (septembre, 2016). هجرة الكفاءات العربية. تم الاسترداد من MPRA, Munich [/Personal RePEe Archive: https://mpra.ub.uni-muenchen.de/74220](https://mpra.ub.uni-muenchen.de/74220)

13. زروق م، ا. (2017). هجرة الكفاءات العلمية، أسبابها، تداعياتها وإمكانية الحد منها. مجلة دراسات حول الجزائر والعالم، مركز البحوث والدراسات حول الجزائر والعالم، مجلد 2، العدد 7، سبتمبر.
14. سوداني ر، ع. (2016). أثر هجرة الأدمغة من الدول النامية على إنتاجها الفكري. مجلة الباحث الاقتصادي، جامعة 20 أوت سكيكدة، العدد 6، ديسمبر.
15. شيخاوي س، (2010/2011). هجرة الكفاءات الوطنية وإشكالية التنمية في المغرب العربي: دراسة حالة الجزائر 1999/2010، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، تخصص دراسات أورومتوسطية. كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة تلمسان.
16. عسوس ه، ع. (2018). آليات مواجهة هجرة الأدمغة الجزائرية في ظل العولمة. مجلة حقائق للدراسات النفسية والاجتماعية، جامعة زيان عاشور الجلفة العدد 11.
17. فارس م، ا. (2006). تحويلات العمال المهاجرين إلى المنطقة العربية: السمات والآثار. ورقة مقدمة إلى اجتماع خبراء الهجرة الدولية والتنمية في المنطقة العربية: التحديات والفرص 17-5 ماي 2006. بيروت: الأمم المتحدة، المجلس الاقتصادي والاجتماعي (اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا "الاسكوا").
18. فوجو م، ز. (2012). استراتيجيات التنمية البشرية ودورها في الحد من ظاهرة هجرة الكفاءات العلمية في فلسطين (دراسة حالة قطاع غزة)، رسالة ماجستير، غزة: كلية التجارة، الجامعة الإسلامية . Récupéré sur <http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=1548>.
19. لبيب ل، (2012). أسباب هجرة الكفاءات الجزائرية إلى دول الخليج العربي -دراسة لعينة من المهاجرين إلى دولتي قطر والإمارات المتحدة في الفترة 1990-2010، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علم الاجتماع، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية. الجزائر: جامعة الجزائر 2.
20. لعروسي ع، د. (2020). هجرة الأدمغة العربية، الأسباب والحلول. مجلة دراسات وأبحاث، جامعة زيان عاشور الجلفة، المجلد 12، العدد 4، أكتوبر.
21. منذر ع، ا. (2002). الفجوة المعرفية بين الشمال والجنوب. بيروت: الدار الدولية للنشر والتوزيع.
22. Luna, A. B. (2016). Brain Drain, the Consequence of Globalization and Future Development: A Study on Bangladesh. *Journal of Economics and Sustainable Development*, vol. 7, no. 6,.
23. Rapoport, F. D. (2007). *Skilled Migration: The Perspective of Developing Countries*. World Bank Policy Research Paper No. 3382. Institute for the Study of Labor (IZA) Paper No. 2873.